موجز نشاط المجلس الاعلي للجامعات شهر أكتوبر 2026







وزير التعليم العالي والقائم بعمل وزير الثقافة يترأس اجتماع المجلس الأعلى للجامعات بحضور أمين المجلس بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة

على هامش مشاركته في منتدى مصر-2026 وزير التعليم العالي يستعرض إنجازات المنظومة وخطة تطوير البرامج الأكاديمية وتعزيز التدويل وربط التعليم والبحث العلمي باحتياجات سوق العمل بمشاركة أمين المجلس الأعلى للجامعات

أمانة المجلس الاعلى للجامعات تحصل على شهادة الأيزو ISO/IEC 27001

موجز نشاط المجلس الاعلي للجامعات

عدد شهر | أكتوبر 2026





وزير التعليم العالي والقائم بعمل وزير الثقافة يترأس اجتماع المجلس الأعلى للجامعات بحضور أمين المجلس بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة

عقد المجلس الأعلى للجامعات اجتماعه الدوري، برئاسة الدكتور عبدالعزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والقائم بعمل وزير الثقافة، بحضور الدكتور مصطفى رفعت، أمين المجلس، والسادة أعضاء المجلس، وذلك بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة.

وزير التعليم العالي يوجه بـ:

- تنفيذ المبادرات والتوصيات التي انتهى إليها منتدى مصر 2026
- إطلاق مبادرة «دولة الابتكار» لتحويل الأفكار المبتكرة إلى تطبيقات ومشروعات قابلة للتنفيذ
- تطوير البرامج الأكاديمية على أساس الجدارات والمهارات
- إنشاء منصة رقمية لرصد احتياجات سوق العمل واستحداث تخصصات علمية وبينية جديدة
- تنمية المهارات المهنية للطلاب من خلال مراكز دعم المهارات المهنية بالجامعات المصرية
- الاهتمام بتعزيز الحضور الدولي وتوسيع الشراكات والاتفاقيات مع الجامعات الدولية المرموقة
- استمرار جهود الجامعات في توعية الطلاب بالاستخدام الرشيد لمواقع التواصل الاجتماعي

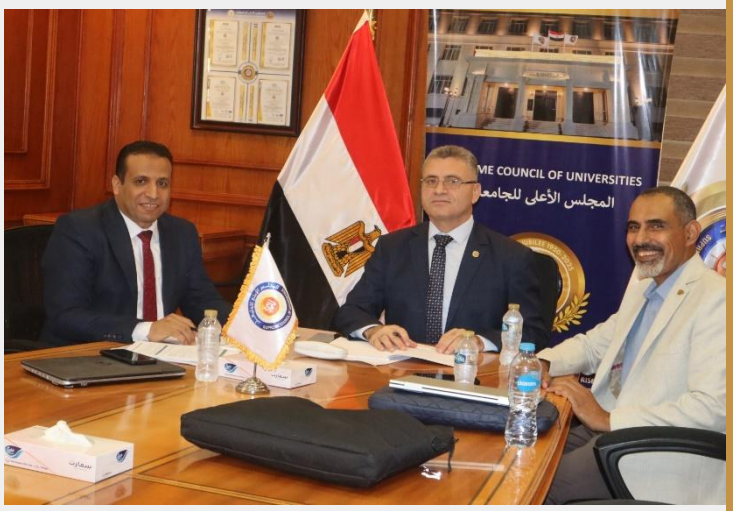
وزير التعليم العالي يثمن بـ:

- تكريم السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي لطلاب الجامعات المتميزين خلال منتدى مصر 2026
- تقدم مصر 3 مراكز في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2026
- إدراج 40 جامعة مصرية في تصنيف التايمز العالمي لعام 2027
- المجلس يستعرض ابتكارات الجامعات تمهيدًا لتحويلها لمنتجات قابلة للتنفيذ
- المجلس يستعرض تفاصيل مشروع مسابقة دوري الجامعات
- المجلس يستعرض تفاصيل مشروع دولة المواهب

استجابةً لدعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي.. الجامعات المصرية تعقد جلسات المشاركة والاستماع إلى آراء الأكاديميين والخبراء والشباب حول مختلف القضايا والموضوعات ذات الصلة بمسيرة التنمية ومستقبل الوطن، ضمن الاستعدادات والتمهيد لإطلاق «منتدى مصر 2026.. نظرة لليوم.. رؤية للغد».



في إطار الدور الوطني والمجتمعي للجامعات المصرية، وحرصها على توظيف خبراتها الأكاديمية والبحثية في دعم مسارات التنمية وصياغة رؤى تستجيب لأولويات المجتمع وتطلعاته، شاركت الجامعات المصرية في سلسلة من جلسات الحوار والاستماع والمناقشة، بمشاركة الأكاديميين والخبراء والمتخصصين والشباب، لطرح الرؤى والمقترحات حول القضايا الوطنية ذات الأولوية، وذلك ضمن الاستعدادات والتمهيد لانعقاد «منتدى مصر 2026.. نظرة لليوم.. رؤية للغد»، بما يعزز الحوار المجتمعي، ويدعم الاستفادة من الخبرات العلمية والتطبيقية في مناقشة التحديات الراهنة واستشراف آفاق المستقبل.



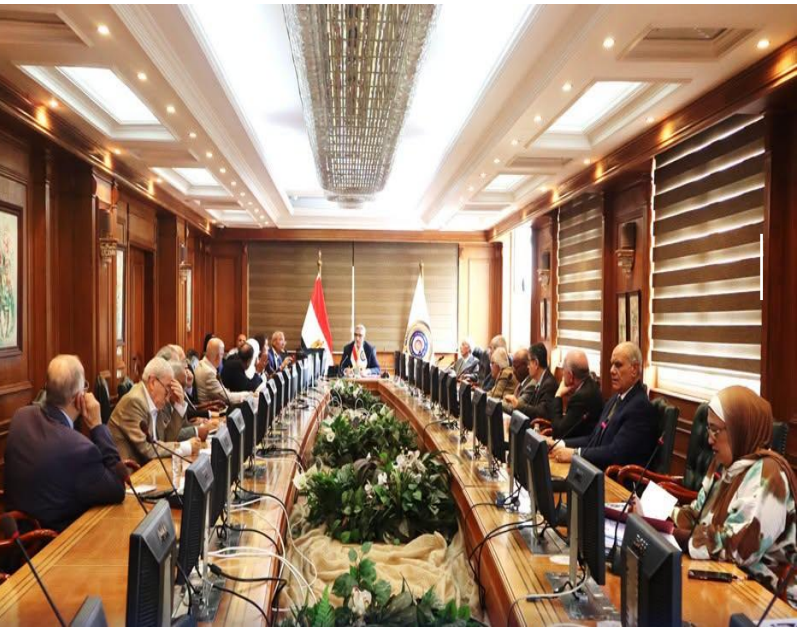


عُقدت هذه الجلسات في إطار الاستعدادات للمنتدى، تأكيدًا لحرص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بقيادة الدكتور عبد العزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على تفعيل دور الجامعات المصرية في إثراء الحوار حول القضايا الوطنية، وبالتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات، برئاسة الدكتور مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، بما يعكس أهمية الدور الذي تضطلع به مؤسسات التعليم العالي في دعم الحوار الوطني، وتقديم رؤى علمية تسهم في إثراء مناقشات المنتدى.

على هامش مشاركته في منتدى مصر 2026 وزير التعليم العالي يستعرض إنجازات المنظومة وخطة تطوير البرامج الأكاديمية وتعزيز التدويل وربط التعليم والبحث العلمي باحتياجات سوق العمل بمشاركة أمين المجلس الأعلى للجامعات



شارك الدكتور عبدالعزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والقائم بعمل وزير الثقافة، بمشاركة الدكتور مصطفى رفعت أمين المجلس الأعلى للجامعات في فعاليات الجلسة الافتتاحية لمنتدى مصر 2026، الذي يعقد تحت شعار "نظرة لليوم.. رؤية للغد"، بحضور السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، ومشاركة واسعة لمختلف أطياف المجتمع المصري والمهتمين بالشأن المصري ويشمل؛ الحكومة من الوزراء والمحافظين ورؤساء الهيئات والجهات التابعة لها، وكذا ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والخبراء والمفكرين، والمتخصصين، بالإضافة إلى الشخصيات العامة والسياسيين والمواطنين من مختلف الأطياف.



أمين المجلس الأعلى للجامعات يترأس اجتماع لجنة المعادلات الدوري بمقر أمانة المجلس

في ضوء توجيهات الأستاذ الدكتور عبد العزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي ورئيس المجلس الأعلى للجامعات، بضرورة تيسير إجراءات معادلة الدرجات العلمية وضمان دقة التقييم الأكاديمي، عقدت لجنة المعادلات بالمجلس الأعلى للجامعات اجتماعها الدوري برئاسة الدكتور مصطفى رفعت - أمين المجلس الأعلى للجامعات، وبحضور السادة اعضاء اللجنة؛ للنظر فى معادلة الدرجات العلمية التى تم الحصول عليها من جامعات غير خاضعة لقانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 ولائحته التنفيذية بنظيراتها التى تمنحها الجامعات المصرية الخاضعة لهذا القانون، وجدير بالذكر أن المجلس الأعلى للجامعات هو الجهة الوحيدة في جمهورية مصر العربية الذي يقوم بمعادلة الدرجات العلمية (دكتوراه -ماجستير-بكالوريوس) ودبلومات الدراسات العليا الممنوحة من مؤسسات تعليمية وجامعات غير خاضعة لقانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 ومقارنتها بما يناظرها من الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات الخاضعة لهذا القانون.

أمنة المجلس الاعلى للجامعات تحصل على شهادة الأيزوISO/IEC 27001



ترسيخا لرؤية مصر 2030 نحو مجتمع رقمي آمن ومستدام، وتحسين كفاءة الجهاز الإداري للدولة المصرية وفي إطار دعم السيد الأستاذ الدكتور / عبد العزيز قنصوه وزير التعليم العالي والبحث العلمي، لجهود تطوير منظومة العمل المؤسسي وتعزيز التحول الرقمي والجودة وأمن المعلومات ،وحرص السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى رفعت أمين المجلس الأعلى للجامعات على تعزيز منظومة التحول الرقمي والارتقاء بمستوى أمن المعلومات وحماية البيانات حصلت أمانة المجلس الأعلى للجامعات على شهادة ISO 27001، حيث يعكس التزام أمانة المجلس بتطبيق أفضل المعايير والممارسات العالمية في إدارة أمن المعلومات. ويؤكد الحصول على هذه الشهادة حرص أمانة المجلس على حماية البيانات والمعلومات التي يتم التعامل معها، ورفع كفاءة الإجراءات والضوابط الأمنية، وتعزيز الثقة في الخدمات والأنظمة الرقمية التي يقدمها، بما يدعم أهداف الدولة المصرية في مجال التحول الرقمي والأمن السيبراني، ويسهم في تحقيق التطوير المستمر لجودة وكفاءة العمل المؤسسي ويأتي الحصول على الشهادة في إطار جهود الأمانة لتطوير نظم العمل والارتقاء بكفاءة الأنظمة والخدمات الرقمية، بما يتواكب مع توجيهات الدولة المصرية في التحول الرقمي والحوكمة وأمن المعلومات.





تُعد شهادة ISO 27001من أهم المعايير الدولية في مجال أمن المعلومات، وهي معيار عالمي يختص بإنشاء وتطبيق وتطوير نظام إدارة أمن المعلومات ((ISMS، بما يضمن حماية المعلومات والبيانات من المخاطر والتهديدات، والحفاظ على سريتها وسلامتها وتوافرها. كما تساعد الشهادة المؤسسات على وضع سياسات وإجراءات فعّالة لإدارة المخاطر، والاستجابة للحوادث الأمنية، وتحسين مستوى الحماية بصورة مستمرة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

سلسلة مسار الترقيات الجديد (المنشور ٤ من ٨)

مستوى نضج التصنيع (MRL - Manufacturing Readiness Level):

مقياس مدى نضج وجاهزية عملية التصنيع لإنتاج التكنولوجيا الخاصة بالمشروع بكفاءة وجودة عالية. تتخلل عملية تقييم الجاهزية التصنيعية للمشروع تقييمات مختلفة كاستقرار عمليات التصنيع، جاهزية خطوط الإنتاج، جودة المواد وتقييم الموردين والقدرة الإنتاجية وغيرها من التقييمات التي تتم من خلال ثلاث مراحل أساسية كالتالي:

المرحلة الأولى: تقييم أولي لإمكانية التصنيع

المرحلة الثانية: تصنيع نماذج أولية واختبارات جودة

المرحلة الثالثة: إنتاج فعلي وتوسّع في الطاقة الإنتاجية

يندرج تحتها ١٠ مستويات فرعية متتالية كما يظهر في الرسوم التوضيحية و يتم تحديد وصول المشروع لأي منها عبر الأدلة الملائمة لتغطية متطلبات المستوى التصنيعي الفعلي الذي وصل إليه المشروع الابتكاري.







سلسلة مسار الترقيات الجديد (المنشور ٥ من ٨)

مستوى نضج التصنيع (CRL – Commercial Readiness Level):

مقياس يحدد مدى جاهزية التكنولوجيا للدخول إلى السوق بها كمنتج يتم بيعه وتحقيق إيرادات منه. في هذا الصدد، تتم عملية تقييم الجاهزية التجارية للمشروع عبر الثلاث مراحل الأساسية التالية يتخللها ٩ مستويات فرعية تُظهرها الرسوم التوضيحية:

المرحلة الأولى: تحليل السوق ودراسة الجدوى

المرحلة الثانية: تطوير نموذج العمل وتجارب سوقية محدودة

المرحلة الثالثة: جاهزية كاملة للدخول للسوق والتوسع التجاري

من الجدير بالذكر أن تحديد مستوى جاهزية المشروع التجارية تتم عبر مراجعة الأدلة التي تثبت بدورها مدى تحقيق المشروع للمتطلبات اللازمة للوصول لمستوى جاهزية تجارية معين.







سلسلة مسار الترقيات الجديد (المنشور ٦ من ٨):

مجموعة من الاختبارات الأساسية والضرورية يتم تطبيقها على المشروعات الابتكارية بعد تحديد مستويات الجاهزية الثلاث سالفة الذكر (TRL, CRL, MRL)، وذلك لضمان حماية المشروع من التوسع غير المتوازن بين نواحي الجاهزية الثلاث من خلال قياس الجودة والربط المنطقي بين نواحي المشروع المختلفة للتأكد من حركته ككتلة واحدة متكاملة.

وبالتالي، تم اقتراح خمس اختبارات أساسية - كما يوضح الشكل المرفق - تعمل على رصد أي فجوات هيكلية بين الجاهزية التكنولوجية ((TRL، التجارية ((CRL، والتصنيعية ((MRL، وإيقاف انتقال المشروع إلى مرحلة أعلى في حال وجود عدم اتساق يهدد استقرار المشروع أو يرفع مخاطر الاستثمار.



سلسلة مسار الترقيات الجديد (المنشور ٧ من ٨):

بينما تركز الاختبارات الأساسية على قياس التكامل الأولي بين الجاهزية التكنولوجية ((TRL، والتجارية ((CRL، والتصنيعية ((MRL، تأتي "اختبارات الاعتماد والتحقق الإضافية التشخيصية" لتقدم تحليلاً عميقاً لكشف العوائق الخفية، ضبط التوازنات المالية، وتحديد أولويات المعالجة بكل دقة.

يتم ذلك عن طريق توفير هذه الاختبارات الإضافية رؤية تشخيصية وتحليلية ترصد الثغرات الهيكلية قبل وقوعها لضمان استمرارية المشروع الابتكاري وتجنب تعثّره مثلاً في "فخ المختبر" أو في مراحل التوسع أو غيرها من التحديات التي قد تواجهه في مراحله التشغيلية.

